# قانون التأويل

حجة الاسلام أبي حامد الغزالي

قرأه وخرّج أحاديثه وعلّق عليه

محمود بيجو

الطبعة الأولى

١٤١٣ - ١٩٩٢

# بسم الله الرحمن الرحيم

إن الحمد لله نحمده ، ونستعينه ونستغفره ، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا ، من يهده الله فلا مضل له ومن يضلل فلا هادي له .

وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله بعثه رحمة للعالمين ، بشيراً ونذيراً وداعياً إلى الخير والرشاد بإذنه ، صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه الطيبين الطاهرين وسلم تسليماً .

**أما بعد** : فإنه قد كثر الكلام في التأويل وشروطه وأنواعه ، وخروج الناس عن التأويل الذي له دليل راجح من الكتاب والسنة ، إلى التأويلات الفاسدة التي ليس لها دليل من الكتاب والسنة . وننقل هنا من العقيدة الطحاوية فإن صاحبها خير من كتب في هذا الموضوع إذ بين معنى التأويل وحدوده وشرائطه وأبطل دعاوى المبطلين ، وزيف آراءهم وبين أن التأويل في كتاب الله وسنة رسوله ﷺ : هو الحقيقة التي يؤول إليها الكلام ، فتأويل الخبر هو عين المخبر به ، وتأويل الأمر نفس الفعل المأمور

به ، كما قالت عائشة رضي الله عنها ، كان رسول الله ﷺ يقول في ركوعه : « سُبْحانَكَ اللَّهُمَّ رَبَّنا وبِحَمْدِكَ ، اللَّهُمَّ اغْفِرْ لي » يتأول القرآن(1) وقال تعالى : ﴿ هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا تَأْوِيلَهُ يَوْمَ يَأْتِي تَأْوِيلُهُ يَقُولُ الَّذينَ نَسُوهُ مِنْ قَبْلُ قَدْ جاءَتْ رُسُلُ رَبِّنا بِالْحَقِّ ﴾ [ الأعراف : ٥٣ ] ومنه تأويل الرؤيا ، وتأويل العمل كقوله : ﴿ هَذَا تَأْوِيلُ رُؤْيَايَ مِنْ قَبْلُ ﴾ [ يوسف : ١٠٠ ] وقوله : ﴿ وَيُعَلِّمُكَ مِنْ تَأْوِيلِ الأَحَادِيثِ ﴾ [ يوسف : ٦ ] وقوله : ﴿ ذَلِكَ خَيْرٌ وأَحْسَنُ تَأْوِيلاً ﴾ [ النساء : ٥٩ ] وقوله : ﴿ ذَلِكَ تَأْوِيلُ مَا لَمْ تَسْطِعْ عَلَيْهِ صَبْراً ﴾ [ الكهف : ٨٢ ] فمن ينكر مثل هذا التأويل ، والعلم بما تعلق بالأمر والنهي منه ؟ وأما ما كان خبراً ، كالإخبار عن الله واليوم الآخر ، فهذا قد لا يعلم تأويله ، الذي هو حقيقته ، إذ كانت لا تعلم بمجرد الإخبار ، فإن المخبر إن لم يكن قد تصور المخبر به ، أو ما يعرفه قبل ذلك لم يعرف حقيقته ، التي هي تأويله بمجرد الإخبار ، وهذا هو التأويل الذي لا يعلمه إلا الله ، لكن لا يلزم من نفي العلم بالتأويل نفي العلم بالمعنى الذي قصد المخاطب إفهام المخاطب إياه ، فما في القرآن آية إلا وقد أمر الله بتدبرها ، وما أنزل آية

(١) رواه البخاري في صفة الصلاة ومسلم رقم ( ٤٨٤ ) في الصلاة .



إلا وهو يحب أن يعلم ما عنى بها ، وإن كان من تأويله ما لا يعلمه إلا الله ، فهذا معنى التأويل في الكتاب والسنة ، وكلام السلف ، وسواء كان هذا التأويل موافقاً للظاهر أو مخالفاً له .

والتأويل في كلام كثير من المفسرين ، كابن جرير ونحوه ، يريدون به تفسير الكلام وبيان معناه ، سواء وافق ظاهره أو خالف ، وهذا اصطلاح معروف ، وهذا التأويل كالتفسير ، يحمد حقه ، ويرد باطله .

وقوله تعالى : ﴿ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللهُ والرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ ﴾ [ آل عمران : ٧ ] فيها قراءتان : قراءة من يقف على قوله : ﴿ إِلَّا اللهُ ﴾ ، وقراءة من لا يقف عندها ، وكلتا القراءتين حق . ويراد بالأولى المتشابه في نفسه الذي استأثر الله بعلم تأويله . ويراد بالثانية المتشابه الإضافي الذي يعرف الراسخون تفسيره ، وهو تأويله .

ولا يريد من وقف على قوله : ﴿ إِلَّا اللهُ ﴾ أن يكون التأويل بمعنى التفسير للمعنى . فإن لازم هذا أن يكون الله أنزل على رسوله كلاماً لا يعلم معناه جميع الأمة ولا الرسول ، ويكون الراسخون في العلم لاحظ لهم في معرفة معناها سوى قولهم : ﴿ آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا ﴾ [ آل عمران : ٧ ] . وهذا القدر

يقوله غير الراسخ في العلم من المؤمنين ، والراسخون في العلم يجب امتيازهم عن عوام المؤمنين في ذلك .

وقد قال ابن عباس رضي الله عنهما : أنا من الراسخين في العلم الذين يعلمون تأويله ، ولقد صدق رضي الله عنه ، فإن النبي ﷺ دعا له وقال : « اللَّهُمَّ فَقِهْهُ في الدِّينِ وَعَلِّمْهُ التَّأْوِيْل » رواه البخاري وغيره ، ودعاؤه ﷺ لا يرد .

قال مجاهد : عرضت المصحف على ابن عباس ، من أوله إلى آخره ، أقفه عند كل آية وأسأله عنها .

وقد تواترت النقول عنه أنه تكلم في جميع معاني القرآني ، و لم يقل عن آية . إنها من التشابه الذي لا يعلم أحد تأويله إلا الله .

وقول الأصحاب رحمهم الله في الأصول : المتشابه : الحروف المقطَّعة في أوائل السور ، ويروى هذا عن ابن عباس . مع أن هذه الحروف قد تكلم في معناها أكثر الناس ، فإن كان معناها معروفاً ، فقد عرف معنى المتشابه ، وإن لم يكن معروفاً ، وهي المتشابه ، كل ما سواها معلوم المعنى ، وهذا المطلوب .

وأيضاً فإن الله قال : ﴿ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ ﴾ [ آل عمران : ٧ ] وهذه الحروف ليست



آيات عند جمهور العادّين .

والتأويل في كلام المتأخرين من الفقهاء والمتكلمين ؛ هو حرف اللفظ عن الاحتمال الراجح إلى الاحتمال المرجوح لدلالة توجب ذلك . وهذا هو التأويل الذي تنازع الناس فيه في كثير من الأمور الخبرية والطلبية . فالتأويل الصحيح منه : الذي يوافق ما دلت عليه نصوص الكتاب والسنة ، وما خالف ذلك فهو التأويل الفاسد .

ويجب أن يعلم أن المعنى الفاسد الكفري ليس هو ظاهر النص ولا مقتضاه ، وأن من فهم ذلك منه فهو لقصور فهمه ، ونقص علمه .

والحق أن ما دل عليه القرآن ، فهو حق ، وما كان باطلاً لم يدل عليه ، وباب التأويلات التي يدعي أصحابها وجوبها بالمعقولات أعظم من أن تنحصر في هذا المقام ، ويلزم حينئذ محذوران عظيمان :

**أحدهما** : أن لا نقر بشيء من معاني الكتاب والسنة حتى نبحث قبل ذلك بحوثاً طويلة عريضة في إمكان ذلك بالعقل ، وكل طائفة من المختلفين في الكتاب يدَّعون أن العقل يدل على ما ذهبوا إليه ،

فيؤول الأمر إلى الحيرة المحذورة .

**الثاني** : أن القلوب تتخلى عن الجزم بشيء تعتقده مما أخبر به الرسول ، إذ لا يوثق بأن الظاهر هو المراد ، والتأويلات مضطربة ، فيلزم عزل الكتاب والسنة عن الدلالة والإرشاد إلى ما أنبأ الله به العباد ، وخاصة النبي هي الإنباء ، والقرآن : هو النبأ العظيم .

وبهذا نجد أهل التأويل إنما يذكرون نصوص الكتاب والسنة للاعتقاد لا للاعتماد ، إن وافقت ما ادعوا أن العقل دل عليه ، وإن خالفه أوَّلوه ! وهذا فتح باب الزندقة نسأل الله العافية . وعند ذلك يصبح لفظ التأويل مستعملاً في غير معناه الأصلي فالتأويل في كتاب الله وسنة رسوله ﷺ : هو الحقيقة التي يؤول إليها الكلام ، وليس معناه صرف اللفظ عن ظاهره ، وبهذا المعنى الأخير تسلَّط المحرِّفون على النصوص ، وقالوا : نحن نتأول ما يخالف قولنا ، فسموا التحريف تأويلاً ، تزييناً له ، وزخرفة ليقبل ، وقد ذم الله الذين زخرفوا الباطل ، قال تعالى : ﴿ وَكَذَلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوّاً شَيَاطِينَ الإِنْسِ وَالْجِنِّ يُوحِي بَعْضُهُمْ إِلَى بَعْضٍ زُخْرُفَ الْقَوْلِ غُرُوراً ﴾ [ الأنعام : ١١٢ ] والعبرة للمعاني لا للألفاظ ، فكم من باطل قد أقيم عليه دليل



مزخرف عورض به دليل الحق »[1] وهذا الكتاب قانون التأويل على صغر حجمه ، فهو عظيم في قدره وفائدته ، فقد جمع فيه الإمام الغزالي رحمه الله زبدة الآراء في هذا الموضوع ، بحيث لم يترك مزيداً لمستزيد ، إلا من شرحه وفصل مجمله ، ووضح غوامضه .

ولما وجدت حاجة الناس إلى فهم هذا الموضوع الخطير ، والذي إذا لم يفهم حق الفهم فإنه باب إلى الزندقة .

وقد خرَّجْت أحاديث الرسالة وربطتها بمصادرها من كتب الحديث ، وبيان درجتها من الصحة والضعف ، وشرحت الكلمات الغامضة ونسأل الله أن ينفعنا والقارىء بالعلم ، ويعرفنا بقدره ، ويجعل شغلنا بالعمل المقرب منه ، ويؤتينا بفضله أفضل ما آتاه من أمَّله بخير نيَّة ، وأرشد هدى ، إنه الواسع الكريم . وصلى الله على سيِّدنا محمد وآله وصحبه وسلم تسليماً .

دمشق : ٤ ربيع الأول ١٤١٣

١ أيلول ١٩٩٢

**محمود بيجو**

(١) انظر العقيدة الطحاوية تحقيق بشير عيون طبع دار البيان دمشق .

# بسم الله الرحمن الرحيم

## قانون التأويل

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على سيدنا محمد المبعوث رحمة للعالمين ، وعلى آله وصحبه أجمعين .

**وبعد** : فقد سئل الإمام الزاهد أبو حامد محمد بن محمد الغزالي الطوسي رحمه الله عن بيان معنى قول رسول الله ﷺ : « إنَّ الشَّيْطَانَ يَجْرِي مِنْ أَحَدِكُمْ مَجْرَى الدَّمِ »[1] .

هل هو ممازجة كالماء بالماء ، أم هو مثل الإحاطة بالعود ؟ وهل هو مباشرته للقلوب بتخايل من خارج تنقلها القلوب إلى الحواس فتثبت فيها ، فيكون منها الوسواس ، أم يباشر جوهره جوهر القلوب ؟ وهل يمكن جمع بين ما رسمته النبوة من هذا الوصف ، ومثله في رائي الجن لبني آدم في صور الحيوانات ، وفي

---

(١) رواه البخاري رقم ( ٢٠٣٥ و ٢٠٣٨ ) في الاعتكاف : باب هل يخرج المعتكف لحوائجه إلى باب المسجد ، وفي أبواب عدة . ومسلم رقم ( ٢١٧٥ ) في السلام : باب بيان أنه يستحب لمن رئي خالياً بامرأة أن يقول : هذه فلانة .

أشكال سواها مختلفة . كترائي الملائكة عليهم الصلاة والسلام للأنبياء في صور بني آدم ، أم صورتهم على تلك الأمثلة فينكشف الغطاء عنها لمن قدر له رؤيتها ، ثم يحدث فيها كثافة جسمانية كما أحدث في الملائكة ؟[1].

وهل من سبيل إلى الجمع بين هذا القول من الشرع في الجن والشياطين ، وبين قول الفلاسفة . إنها أمثلة وعبارة عن الأخلاط الأربعة التي في داخل الأجسام لتدبيرها أم لا ؟ .

وما يظهر من المصروعين هل هو كلام الجني الذي يصرعه ، أم هو لسان المصروع ببرسام[2] يعتريه من شدة ما يناله منه ؟ . وكيف إخبارهم بالغوائب التي في القوى ، ولم تخرج بعد إلى الفعل ؟ .

والطبيعيون يقولون في ذلك ما تعلمه من ثوران خلط السوداء وغلبته ، فيكون منه ذلك ويسمونه بخلط الريح وهل بينهما علة جامعة أم لا ؟ .

---

(١) كما ورد في القرآن عن ترائيهم لسيدنا إبراهيم ولوط عليهما السلام ، وترائي جبريل لسيدنا محمد ﷺ في صورة دحيَّة الكلبي .

(٢) بيرسام : علة معروفة وهو المرض .



وكيف المثل الذي أخبر به النبي ﷺ : « فِي إِدْبَارِ الشَّيْطَانِ عِنْدَ الأَذَانِ وَلَهُ حَصَاصٌ »[1] وهل أريد بذلك المثل كما تقول العرب : مضرط الحجارة ، وفلان يُحْدِثُ من الشدة ، أم يتصور في ذلك الوقت جسم يكون عنه الحصاص . فإن الشيطان بسيط على علمه لا يتغذى فكيف يكون منه ما يكون من التغذي ، وكيف يكون أيضاً الروث والعظم لهم غذاء ؟[2] وقد يكون بالشم . والبسيط لا تصح فيه الحواس المركبة وكيف الحقيقة في البرزخ ، وهل أهله من قبيل أهل الجنة ، أم من قبيل أهل النار ؟ فليس هناك منزلة تتصور إلا في الجنة والنار . وإن قيل : إنه الفصل المشترك المعبر عنه بالسور الذي له باب باطنه فيه الرحمة وظاهره من قبله العذاب ، هل هو صحيح ، أم هو غيره ؟ .

ومن المستوجب للبرزخ ؟ فإن من رجح ميزانه صار إلى الجنة ، ومن خف ميزانه صار إلى النار ، ومن استوى ميزانه كان

---

(١) رواه البخاري رقم ( ٦٠٨ ) في الآذان : باب فضل التأذين وفي أبواب عدة ، ومسلم رقم ( ٣٨٩ ) في الصلاة : باب فضل الأذان وهرب الشيطان عند سماعه وحصاص : أي ضراط ، وقيل : الحصاص : شدة العدو .

(٢) كما ورد ذلك في الحديث الصحيح .

في المشيئة . فهل هو عبارة عن التوقيف إلى أن تنفد له الكرامة ، أو غلبته الشقاوة ؟ والملائكة هل هم من المنعمين مع بني آدم في الجنة أم في غيرها ؟ وهل هم المعبر عنهم بالولدان أم الولدان صنف رابع غير الملائكة ؛ وبني آدم ، والجن ، والحور العين نوع خامس ، أم كيف هم ، وما صفتهم ؟ .

وقد أفصح الكتاب أن عرض الجنَّة كعرض السماء والأرض ، وفي هذا أيضاً ما يحتاج إلى النظر أن يكون السماء لها وعاء وظرف ، ويزيد عرضها على عرضها .

وحوض رسول الله ﷺ هل هو في أرض الموقف ، أم هو في الجنَّة ؟ والذي يظهر من الحديث أن من سبق له الفوز من النار شرب منه في شدائد الموقف قبل الفصل ، وقبل الشفاعة ، وهل ماؤه من الجنَّة أو غيرها ؟ ولا يصح أن يكون من غيرها لقوله ﷺ : « مَنْ شَرِبَ مِنْهُ شُرْبَةً لَمْ يَظْمَأْ بَعْدَهَا أَبَداً »[1] .

وهل يكون شيء من الجنَّة في الأرض ؟ . وهل لجميع الأنبياء

(١) رواه البخاري رقم ( ٦٥٧٩ ) في الرقاق : باب في الحوض ومسلم رقم ( ٢٢٩٢ ) في الفضائل : باب إثبات حوض نبينا ﷺ وصفاته .



عليهم السلام حياض ، أم هو من خصائص نبينا عليه السلام مع الشفاعة ؟ .

فلينعم بالجواب المشروع عن هذه الأسئلة بطريق الاستيفاء مثاباً متطولاً إن شاء الله تعالى فقال مجيباً عنها :

أسئلة أكره الخوض فيها والجواب لأسباب عدة ، لكن إذا تكررت المراجعة أذكر قانوناً كلياً ينتفع به في هذا النمط وأقول : بين المعقول والمنقول تصادم في أول النظر . وظاهر الفكر ، والخائضون فيه تحزبوا إلى مفرط بتجريد النظر إلى المنقول ، وإلى مفرط بتجريد النظر إلى المعقول ، وإلى متوسط طمع في الجمع والتلفيق .

والمتوسطون انقسموا إلى من جعل المعقول أصلاً ، والمنقول تابعاً ، فلم تشتد عنايتهم بالبحث عنه ، وإلى من جعل المنقول أصلاً ، والمعقول تابعاً ، فلم تشتد عنايتهم بالبحث عنه ، وإلى من جعل كل واحد أصلاً ، ويسعى في التأليف والتوفيق بينهما ، فهم إذن خمس فرق .

**الفرقة الأولى** : هم الذين جردوا النظر إلى المنقول ، وهم الواقفون على المنزل الأول من منازل الطريق ، القانعون بما سبق

إلى أفهامهم من ظاهر المسموع ، فهؤلاء صدقوا بما جاء به النقل تفصيلاً وتأصيلاً ، وإذا شوفهوا بإظهار تناقض في ظاهر المنقول ، وكلفوا تأويلاً امتنعوا وقالوا : إن الله قادر على كل شيء . فإذا قيل لهم مثلاً : كيف يرى شخص الشيطان في حالة واحدة في مكانين ، وعلى صورتين مختلفتين ؟ .

قالوا : إن ذلك ليس عجباً في قدرة الله ، فإن الله قادر على كل شيء ، وربما لم يتحاشوا أن يقولوا : إن كون الشخص الواحد في مكانين في حالة واحدة مقدور لله تعالى .

**والفرقة الثانية** : تباعدوا عن هؤلاء إلى الطرف الأقصى المقابل لهم ، وجردوا النظر إلى المعقول ، ولم يكترثوا بالنقل .

فإن سمعوا في الشرع ما يوافقهم قبلوه ، وإن سمعوا ما يخالف عقولهم زعموا أن ذلك صوَّره الأنبياء ، وأنه يجب عليهم النزول إلى حد العوام ، وربما يحتاج أن يذكر الشيء على خلاف ما هو عليه . فكل ما لم يوافق عقولهم حملوه على هذا المحمل ، فهؤلاء غلوا في المعقول حتى كفروا إذ نسبوا الأنبياء عليهم الصلاة والسلام إلى الكذب لأجل المصلحة .

ولا خلاف بين الأمة أن من جوَّز ذلك على الأنبياء صلوات



الله عليهم يجب حزُّ رقبته .

وأما الأولون فإنهم قصروا طلباً للسلامة من خطر التأويل والبحث ، فنزلوا بساحة الجهل ، واطمأنوا بها ، إلا أن حال هؤلاء أقرب من حال أولئك . فإن تخلص هؤلاء عن المضايق بقولهم : إن الله على كل شيء قدير ، ونحن لا نقف على كنه عجائب أمر الله ، ومخلص أولئك بأن قالوا : إن النبي إنما ذكر ما ذكره على خلاف ما علمه للمصلحة ، ولا يخفى ما بين المخلصين من الفرق في الخطر والسلامة .

**والفرقة الثالثة** : جعلوا المعقول أصلاً فطال بحثهم عنه ، وضعف عنايتهم بالمنقول فلم تجتمع عندهم الظواهر المتعارضة المتصادمة في بادىء الرأي ، وأول الفكر المخالفة للمعقول ، فلم يقعوا في غمرة الإشكال ، لكن ما سمعوه من الظواهر المخالفة للمعقول جحدوه ، وأنكروه ، وكذَّبوا راويه ، إلا ما يتواتر عندهم كالقرآن ، أو ما قرب تأويله من ألفاظ الحديث ، وما شق عليهم تأويله جحدوه حذراً من الإبعاد في التأويل ، فرأوا التوقف عن القبول أولى من الإبعاد في التأويل ، ولا يخفى ما في هذا الرأي من الخطر في رد الأحاديث الصحيحة المنقولة عن الثقات الذين بهم وصل الشرع إلينا .

**الفرقة الرابعة** : جعلوا المنقول أصلاً ، وطالت ممارستهم له ، فاجتمع عندهم الظواهر الكثيرة ، وتطرفوا من المعقول ولم يغوصوا فيه ، فظهر لهم التصادم بين المنقول والظواهر في بعض أطراف المعقولات ، ولكن لما لم يكثر خوضهم في المعقول ، ولم يغوصوا فيه ، لم يتبين عندهم المحالات العقلية ، لأن المحالات بعضها يدرك بدقيق النظر وطويله الذي ينبني على مقدمات كثيرة متوالية ، ثم انضاف إليه أمر آخر وهو : أن كل ما لم يعم استحالته حكموا بإمكانه . ولم يعلموا أن الأقسام ثلاثة :

قسم علم استحالته بالدليل .

وقسم علم إمكانه بالدليل .

وقسم لم يعلم استحالته ولا إمكانه .

وهذا القسم الثالث جرت عادتهم بالحكم بإمكانه ، إذ لم يظهر لهم استحالته . وهذا خطأ كمن يحكم باستحالته إذا لم يظهر إمكانه . بل من الأقسام ما لم يعلم إمكانه ولا استحالته . إما لأنه موقف العقل وليس في القوة البشرية الإحاطة به . وإما لقصور هذا الناظر خاصة ، وعدم عثوره على دليله بنفسه وفقده لمن ينبهه عليه .

**ومثال الأول** : من حس البصر قصور الحس البصري عن أن



يعرف عدد الكواكب أنه زوج أو فرد ، وأن يدرك عظم الكواكب مع بعدها على ما هي عليه .

**ومثال الثاني** : وهو القصور الخاص ، قصور حس بعض الناس عن أن يدرك منازل القمر ، وظهور أربع عشرة منها في كل حال ، وخفاء أربع عشرة مقابل درج المنازل في الغروب والشروق وغير ذلك مما وقف عليه بعض الناس بحس البصر دون بعض . كذلك يتطرق إلى إدراك العقل مثل هذا النوع من التفاوت .

وهؤلاء لما قل خوضهم في المعقولات ، لم يكثر عندهم المحالات فكفوا مؤنة عظيمة في أكثر التأويلات ، إذ لم ينتبهوا للحاجة إلى التأويل كالذي لم يظهر له أن كون الله بجهة محال إذا استغنى عن تأويل الفوق والاستواء وكل ما يشير إلى الجهة .

**والفرقة الخامسة** : هي الفرقة المتوسطة الجامعة بين البحث عن المعقول والمنقول ، الجاعلة كل واحد منهما أصلاً مهماً ، المنكرة لتعارض العقل والشرع وكونه حقاً ، ومن كذب العقل فقد كذب الشرع ، إذ بالعقل عرف صدق الشرع ، ولولا صدق دليل العقل لما عرفنا الفرق بين النبي والمتنبي[1] ، والصادق والكاذب .

(١) المتنبي : الذي يدعي النبوة باطلاً .

وكيف يكذب العقل بالشرع ، وما ثبت الشرع إلا بالعقل .

وهؤلاء هم الفرقة المحقة ، وقد نهجوا منهجاً قويماً ، إلا أنهم ارتقوا مرتقى صعباً ، وطلبوا مطلباً عظيماً ، وسلكوا سبيلاً شاقاً ، فلقد تشوقوا إلى مطمع ما أعصاه ، وانتهجوا مسلكاً ما أوعره . ولعمري أن ذلك سهل يسير في بعض الأمور ، ولكن شاق عسير في الأكثر . نعم : من طالت ممارسته للعلوم ، وكثر خوضه فيها يقدر على التلفيق بين المعقول والمنقول في الأكثر بتأويلات قريبة ، ويبقى لا محالة عليه موضعان :

موضع يضطر فيه إلى تأويلات بعيدة تكاد تنبو الأفهام عنها[1] ، وموضع آخر لا يتبين له فيه وجه التأويل أصلاً ، فيكون ذلك مشكلاً عليه من جنس الحروف المذكورة في أول السور ، إذا لم يصح فيها معنى بالنقل ، ومن ظن أنه سلم عن هذين الأمرين فهو إما لقصوره في المعقول ، وتباعده عن معرفة المحالات النظرية فيرى ما لا يعرف استحالته ممكناً .

وإما لقصوره عن مطالعة الأخبار ليجتمع له من مفرداتها ما يكثر مباينتها للمعقول . فالذي أوصيه به ثلاثة أمور :

(١) تنبو : تكلُّ وتبعد .



**أحدها** : أن لا يطمع في الاطلاع على جميع ذلك ، وإلى هذا الغرض كنت أسوق الكلام . فإن ذلك في غير مطمع ، وليتل قوله تعالى : ﴿ وَمَا أُوتِيتُم مِّنَ الْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلاً ﴾ [ الإسراء : ٨٥ ] .

ولا ينبغي أن يستبعد استتار بعض هذه الأمور على أكابر العلماء فضلاً عن المتوسطين ، وليعلم أن العالم الذي يدعي الاطلاع على مراد النبي ﷺ في جميع ذلك فدعواه لقصور عقله لا لوفوره .

**والوصية الثانية** : أن لا يكذب برهان العقل أصلاً ، فإن العقل لا يكذب ، ولو كذب العقل فلعله كذب في إثبات الشرع ، إذ به عرفنا الشرع ، فكيف يعرف صدق الشاهد بتزكية المزكي الكاذب . والشرع شاهد بالتفاصيل ، والعقل مزكي الشرع .

وإذا لم يكن بد من تصديق العقل لم يمكنك أن تتمارى في نفي الجهة عن الله ، ونفي الصورة . وإذا قيل لك : « إنَّ الأَعْمَالَ تُوْزَنُ »[1] علمت أن الأعمال عرض لا يوزن فلا بد من

(١) رواه الترمذي رقم ( ٢١٤١ ) في الإيمان : باب ما جاء فيمن يموت وهو يشهد أن لا إله إلا الله وأحمد في « المسند » ( ٢/٢١٣ ) وابن ماجه رقم ( ٤٣٠٠ ) في الزهد : باب ما يرجى من رحمة الله عز وجل يوم القيامة .

تأويل ، وإذا سمعت : « أَنَّ المَوْتَ يُؤْتَى بِهِ فِي صُورَةِ كَبْشٍ أَمْلَحَ فَيُذْبَحَ »(١) علمت أنه مؤول ، إذ الموت عرض لا يؤتى به إذ الإتيان انتقال ، ولا يجوز على العرض ، ولا يكون له صورة كصورة كبش أملح . إذ الأعراض لا تنقلب أجساماً ولا يذبح الموت . إذ الذبح فصل الرقبة عن البدن ، والموت ما له رقبة ولا بدن ، فإنه عرض أو عدم عرض عند من يرى أنه عدم الحياة ، فإذن لا بد من التأويل .

**والوصية الثالثة** : أن يكف عن تعيين التأويل عند تعارض الاحتمالات ، فإن الحكم على مراد الله سبحانه ، ومراد رسوله ﷺ بالظن والتخمين خطر . فإنما تعلم مراد المتكلم بإظهار مراده ، فإذا لم يظهر فمن أين تعلم مراده إلا أن تنحصر وجوه الاحتمالات ، ويبطل الجميع إلا واحداً فيتعين الواحد بالبرهان .

ولكن وجوه الاحتمالات في كلام العرب ، وطرق التوسع فيها كثير ، فمتى ينحصر ذلك . فالتوقف في التأويل أسلم . مثاله : إذا بان لك أن الأعمال لا توزن ، وورد الحديث بوزن الأعمال ، ومعك لفظ الوزن ، ولفظ العمل ، وأمكن أن المجاز لفظ العمل ،

(١) رواه البخاري رقم ( ٤٧٣٠ ) ومسلم رقم ( ٢٨٤٩ ) .



وقد كنى به عن صحيفة العمل التي هي محله حتى توزن صحائف الأعمال ، واحتمل أن يكون المجاز هو لفظ الوزن ، وقد كنى به عن ثمرته ، وهو تعريف مقدار العمل إذ هو فائدة الوزن ، والوزن والكيل أحد طرق التعريف . فحكمك الآن بأن المؤول لفظ العمل دون الوزن ، أو الوزن دون العمل من غير استرواح فيه إلى عقل أو نقل(١) ، حكم على الله وعلى مراده بالتخمين .

والتخمين والظن جهل ، وقد رخص فيه لضرورة العبادات والأعمال والتعبدات التي تدرك بالاجتهاد ، وما لا يرتبط به عمل إنما هو من قبيل العلوم المجردة والاعتقادات ، فمن أين يتجاسر فيها على الحكم بالظن ؟ وأكثر ما قيل في التأويلات ظنون وتخمينات ، والعاقل فيه بين أن يحكم بالظن ، وبين أن يقول :

(١) رواه الترمذي رقم ( ٢٦٣٩ ) في الإيمان : باب ما جاء فيمن يموت وهو يشهد أن لا إله إلا الله ، وأحمد في « المسند » ( ٢/٢١٣ ) وابن ماجه رقم ( ٤٣٠٠ ) في الزهد : باب ما يرجى من رحمة الله عز وجل يوم القيامة . ولفظه : « إن الله عز وجل يستخلص رجلاً من أمتي على رؤوس الخلائق يوم القيامة فينشر عليه تسعة وتسعين سجلاً ، كل سجل مد البصر ... » الحديث .

قال أبو عيسى : هذا حديث حسن غريب . والاسترواح : والمراوحة بين العملين : أن يعمل هذا مرة وهذا مرة .

أعلم أن ظاهره غير مراد ، إذ فيه تكذيب للعقل ، وأما عين المراد فلا أدري ولا حاجة إلى أن أدري ، إذ لا يتعلق به عمل ولا سبيل فيه إلى حقيقة الكشف واليقين .

ولست أرى أن أحكم بالتخمين ، وهذا أصوب وأسلم عند كل عاقل ، وأقرب إلى الأمن في القيامة إذ لا يبعد أن يسأل في القيامة ويطالب ويقال : حكمت علينا بالظن ، ولا يقال له : لم لم تستنبط مرادنا الخفي الغامض الذي لم يؤمر فيه بعمل ؟ وليس عليك فيه من الاعتقاد إلا الإيمان المطلق ، والتصديق المجمل ، وهو أن يقول : ﴿ آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا ﴾ [ آل عمران : ٧ ] فهذه المطالبة في القيامة بعيدة وإن كانت ، فالجواب عنها أسهل ولأجله قال الإمام رضي الله عنه لما سئل عن الاستواء : « الاستواء معلوم ، والكيف غير معقول ، والإيمان به واجب ، والسؤال عنه بدعة »(١) .

وبهذه الوصايا يستبين عذري في كراهيتي للجواب عن مثل هذه الأسئلة . لكن مع هذا أوثر مساعدته في بعض ما أورده فأقول : أما قوله ﷺ : « إِنَّ الشَّيْطَانَ يَجْرِي مِنْ ابْنِ آدَمَ مَجْرَى

(١) هو الإمام مالك بن أنس رضي الله عنه إمام دار الهجرة .



الدَّمِ »(١) فإشارة إلى سريان أثره في جميع باطن الإنسان كما تجري أجزاء الدم ، وتسري في جميع باطنه ، وليس المراد أن جسمه يمازج جسم الإنسان ممازجة الماء للماء ، وهذا قول عن تحقيق يطول شرح مقدماته وأدلتها عقلية ، وأما كيفية مباشرته للقلوب فليس بتخايل يظهره الحس ، فإني أصادف الوساوس في قلبي ، ولست أتخيل شيئاً ولا أشاهده بعيني عند اختلاج الوساوس(٢) . وهذا الحكم مقدمات دليله أكثرها حسيَّة ، بل الوسواس من الشيطان كالإلهام من الملك ، ونحن نصادف في قلوبنا خواطر مختلفة . إذ يدعو بعضها إلى اتباع الهوى ، وبعضها إلى مخالفته ، وهذه خواطر مختلفة بدليل اختلاف مقتضياتها وهي مفترقة إلى أسباب لأنها حادثة ، والمختلفات أسبابها مختلفة فسمى الشرع السبب الذي يحصل منه إلهام ملكاً ، والذي منه يحصل الوسواس شيطاناً .

والإلهام عبارة عن الخاطر الباعث على الخير ، والوسواس عبارة عن الباعث على الشر ، والملك والشيطان عبارة عن أسبابهما ، وكما أن النار يستنير بها جوانب البيت ، ويسودُّ بها أيضاً سقفه .

(١) تقدم تخريجه ص ١ .

(٢) اختلاج : اختلج الشيء : تحرك « اللسان » .

نعلم أن النور يخالط السواد ، ونعلم أن سببه مخالط لسببه ، وإن سبب النور ضوء النار ، وسبب السواد دخانه . فبذلك يعلم أن الوسواس غير سبب الإلهام ، نعم ، يبقى النظر في أن ذلك عرض أو جوهر قائم بنفسه ، وقد ظهر أنه ليس بعرض جوهر ، فبقي النظر في أنه حي أو ليس بحي . وظهر أيضاً ... تي بأدلة شرعية ، وللعقل أيضاً فيه مدخل ما ، فأما قول الفلاسفة والطبيعيين أنه الأخلاط فهو جهل محض ، لأن تأثير الأخلاط لا يعدو مقتضى الطبائع الأربع من الحرارة ، والبرودة ، والرطوبة ، واليبوسة . والخواطر ، والاعتقادات ، والعلوم لا يجوز أن تكون من آثار الطبائع التي هي أعراض جمادات ، بل هي نازلة من فوق الأرضيات بالرتبة ، فينتج أنه جوهر غير متحيز ، أو هو جسم متحيز ، ويمنع أن يوجد غيره بحيث هو لطيف كالهواء ، وكثيف كجسم آخر ، وهذا النظر في الملك ، والجن ، والشيطان ، فذهبت طائفة إلى أن كل ما هو قائم بنفسه جسم ، ووصفوا به الخالق ، تعالى الله عن قولهم ، إذ لم يعقلوا إلا جسماً .

وقالت طائفة : كل قائم بنفسه جسم إلا الله تعالى ، وأحالوا أن يكون في الوجود سواه جوهر قائم بنفسه لا يتخيل .



وقال قوم : إن الملك ، والجن ، والشيطان كل هؤلاء جواهر حسية قائمة بنفسها وليست بأجسام ولا متحركات ، وإنما استعمال النزول ، والانتقال ، والمجيء ، والذهاب عليها استعارة كما في حق الله . بل ثار هذا الخلاف بينهم أيضاً في الجوهر العالم المدرك من الإنسان .

فقال قوم : هو جزء لا يتجزأ ، ولا يتحيز ، فلا هو داخل البدن ، ولا هو خارجه ، ولا هو متصل ، ولا هو منفصل ، بل لا يجوز عليه هذه الصفات .

ولست أذكر ما انكشف لي فيه ، فإن الصورة المجملة لا تفيد كشفاً بل تقليداً ، ولست بالتقليد أولى من غيري ، ولا منفعة في التقليد في المعقولات ، وأما كشفه ففيه طول ، ولو لم يطل أيضاً لكان الاقتداء برسول الله ﷺ في الكف عن ذكره أولى ، وإنه لم يذكر سر الروح وهذا بحث عنه ، فلا ينبغي أن يزاد عليه في الإيضاح .

وأما ما شاهده الأنبياء ، والأولياء من صورة الملائكة ، والشياطين فهي في الأكثر أمثلة تنافي معانيها ، وتقوم مقام مشاهدة عين المعاني كما يرى الأنبياء في المنام ويستفاد منهم وإنما المشاهد في المنام مثلهم . فأما أشخاصهم فلم تنتقل عن مواضعها فذكرت

تفصيل ذلك في كتاب « عجائب القلب »[1] وكذلك القول في الجن ، ولذلك ترى صوراً مختلفة إذ التمثيلات لا تنحصر وجوهها كما أن من يرى النبي ﷺ لا يراه على صورة واحدة . إلا أن هذه التمثيلات تكون للأنبياء والأولياء في اليقظة ولغيرهم تكون في المنام فقط .

وفي الصحيح أن النبي ﷺ لم ير جبريل على صورته إلى مرتين[2] مع كثرة رؤيته له في كل حين .

وأما الكلام المسموع من المصروع فهو كلامه ، وقول القائل : تكلم الجني بلسانه كلام غير معقول . نعم . الجن سبب لوقوع خواطر ، وتمثيلات ، وخيالات في قلبه تنبعث بسببه داعية الكلام والحركة ، وكلامه مثل كلام النائم ، والنائم هو المتكلم لا غيره .

وأما إخبار المصروع بالغيب فسببه أن جميع ما كان وما يكون مسطور ثابت في شيء خلقه الله ، تارة يسمى لوحاً ، وتارة إماماً

(١) وقد طبع بإشرافنا .

(٢) رواه البخاري رقم ( ٣٧٥٦ ) في فضائل أصحاب النبي ﷺ ومسلم رقم ( ٢٤٧٧ ) في فضائل الصحابة .



وتارة كتاباً . كما قال الله تعالى : ﴿ فِي كِتَابٍ مُبِيْنٍ ﴾ [ الأنعام : ٥٩ ] و ﴿ فِي إِمَامٍ مُبِيْنٍ ﴾ [ يس : ١٢ ] وثبوت الأشياء فيه كثبوت القرآن في دماغ الحافظ للقرآن ، وليس مثل الرقوم المكتوبة المرتبة في جسم متناه ، لأن غير المتناهي لا يمكن أن يكتب في المتناهي كهذه الكتب الظاهرة ، والقلب مثل مرآة ، واللوح مثل مرآة ولكن بينهما حجاب ، فإذا ارتفع تراءى في القلب الصورة التي في اللوح ، والحجاب هو الشاغل ، والقلب في الدنيا مشغول ، وأكثر اشتغاله التفكر فيما يورده الحس عليه ، فإنه من الحواس في شغل دائم ، فإذا ركدت الحواس بالنوم ، أو الصرع ولم يكن من فساد الأخلاط شاغل آخر في الباطن ، ربما يرى القلب بعض تلك الصور المكتوبة في اللوح ، وتحقيق هذا يطول وقد أشرت إلى ملامح منه في كتاب « عجائب القلب » ، وكذلك ما يظهر عند سكرات الموت حتى ينكشف للإنسان موضعه من الجنة فيكون بشرى ، أو من النار والعياذ بالله فيكون نذيراً ، لأن الحواس تركد في مقدمات الموت قبل زهوق الروح .

وأما حديث غذاء الشيطان من العظم ، وحصاصه ، وحديث الحوض ، والبرزخ ، فما عندي في تفصيل المراد به تحقيق ، بل بعض ذلك مما أوصي بالكف فيه عن التأويل ، وبعضه مدركه

النقل المحض ، وبضاعتي في علم الحديث مزجاة[1] ، فموضع الحوض لا يعرف إلا بمجرد النقل فليرجع فيه إلى الأحاديث . والبرزخ يمكن أن يكون المراد به مرتبة بين الجنة والنار لمن ليست له حسنة ولا سيئة ، كالمجنون ، والذي لم تبلغه الدعوة . والحكم بأن المراد إحداهما دون الأخرى تخمين إلا أن يدل عليه النقل ، والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب .

(١) مزجاة : يسيرة لا يعتد بها .



# فهرس الكتاب

# بسم ا الر ن الرحيم وبه نستع

ا مد رب العا والصلاة والسلام على أشرف ا رسل سيدنا مد صلى ا عليه وسلم وعلى آله الطي الطاهرين وأصحابه الغر ا يام الذين لو هذا الدين ووصلوه لنا كما عوه وعقلوه وعلى سادتنا ا لفاء الراشدين أ بكر الصديق وعمر الفاروق أم ا ؤمن وعثمان بن عفان ذي النورين وعلي بن أ طالب أبو ا سن وا سـ سيد شباب أهل ا نة وزوج بنت رسول ا صلى ا عليه وسلم فاطمة الزهراء رضي ا عنهم ا ع ورضوا عنه.

اما بعد فاعلم ر ك ا وهداك ا الرشد ان هذا الدين قد خدمه العلماء الذين هم ورثة الانبياء كما قال عنهم ا صطفى صلى ا عليه وسلم من حديث أ الدرداء رضي ا عنه فقد سودة الصحف وعُبدة الطرق من كثرة ترحا م طلب العلم وسهرهم الليا تدوين وترتيبه وتأليفه فجزاهم ا خ ا زاء وهاهي ا كتبات العا الإسلامي وسائر اطراف ا عمورة تشهد م ا سطروه.

ومن فأ موقع الامام ا مام حجة الإسلام أ حامد مد ابن مد ابن مد ابن ا د الغزا الطوسي (ا تو عام س و س مائة من هجرة ا صطفى صلى ا عليه وسلم) ر ه ا قد وضعت خطة للسـ عليها وهي دم كل من الباحث ودراسي فكره بتقد مؤلفته ودراسات كتبت عنه وليس الغرض من ا وقع إلا مساعدة هذه الطائفة من غ كسب مادي لوجه ا تعا راجياً ر ةُ ومغفرةُ وعفوهُ يوم لا ينفعُ مالاً ولا بن إلا من أتى ا بقلب سليم. وليس الغرض من نشر هذه ا ؤلفات سرقة حق أحد أو حجب رزق عن أحد أو قرصنة حق أو تفريط كل من هذا بل العكس كل العكس فأن معظم ا واد هذا ا وقع نادر الوجود وقد قاسيت اشد ا تاعب وخاطرت بنفسي سبيل اقتناء مؤلف نادر وماقالة كتبت دورية ليس توجد الإ دهاليز ا كتابات ا امعية هنا وهناك. كل هذه ا هود ا بذولة والكلفة ا مولة حالت وجرت نفسي فتأملت حال الطالب ذو ا وارد القليلة الأماكن البعيدة وا له من أن مع هذه ا وارد فجمعتها أولاً صورتا ووضعتها صدقة ن أراد أن يستفيد ليكون على بينة. فأذا كنت صاحب هذه ا ادة ولا تريد نشرها ا وقع فعليك بأبلاغي وسوف أزيلها من ا وقع مع فجوة القلب وكسر ا اطر فيعلم ا أن لا أريد ان اظلم حق احد وغاي هي مرضاة ا وا عون العبد ما دام العبد عون أخيه.

والسلام

مد ابن ا اعيل حزين

مشرف ا وقع والقائم عليه

عنوان ا وقع: (http://www.ghazali.org) بريد ا شرف: ( mh@ghazali.org )